

تقرير حسمت وزارة المال الخلاف بين المستأجرين القدامى ومالكي الأبنية القديمة المؤجرة حول موعد بدء سريان مهل الزيادات على الأيجارات بموجب القانون الجديد. رأي الوزارة صب في مصلحة المستأجرين، فيما يصر المالكون على أن القرار يعني من أصدره فقط! جولة جديدة في الحرب المستعرة بين الطرفين منذ أكثر من ثلاث سنوات

«المالية» تحسم الخلاف حول بدلات الإيجارات القديمة: الزيادات بدءاً من شباط 2017

جولة جديدة في حرب المستأجرين والمالكين

سريان المهل «بدأ منذ كانون الأول من العام نفسه». وأكد «أننا لن نتنازل عن دولار واحد من حقوقنا التي هدرت على مر سنوات». تجدر الإشارة إلى أن القانون يبقى مُعلّقاً بالنسبة للمستأجرين الذين يستفيدون من مساعدات الصندوق المخصص للمستأجرين الفقراء الذين لا يتجاوز دخلهم خمسة أضعاف الحد الأدنى للأجور.

من جهته، رئيس تجمع المالكين باتريك رزق الله اعتبر أن «القرار يعني وزارة المالية فقط»، لافتاً إلى أن المالكين «يحتكمون إلى القضاء ويلتزمون أحكامه». وأشار في هذا الصدد إلى وجود كثير من القرارات القضائية التي حكمت بنفاذ القانون منذ صدوره للمرة الأولى في حزيران 2014 «لأن القضاء لا يعترف بالفراغ التشريعي»، وبالتالي فإن

إلى أن اللجنة الموكلة مهمة تحديد بدل المثل عند اختلاف التقارير بين المالكين والمستأجرين لم تُشكّل بعد بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء، «كما أن القانون لا يزال معلّقاً بموجب المادة 58 على المستفيدين من صندوق المساعدات»، لتخلّص إلى ضرورة «التريث» وعدم حسم مسألة نفاذ القانون وسريان المهل بشكل حاسم.

جعارة، اعتبرت أن القرار «يحدّد بشكل واضح لا لبس فيه تاريخ 2017/2/28 كمنطلق لبدء احتساب الزيادات على بدلات الإيجار». ورأت أن القرار موجه إلى الدوائر والإدارات التابعة للوزارة وهو «أتى بعد استشارة مجلس شوري الدولة»، ما يعني أنه «رأي قانوني وصائب ومن المفترض أن يُعتمد من قبل محاكم الإيجارات»، لكنها لفتت

هديك فرفور

خلاف جديد يدخل في النقاش المستعرة منذ أكثر من ثلاثة أعوام بين مالكي الأبنية المؤجرة القديمة والمستأجرين القدامى، على خلفية قانون الإيجارات الجديد. القانون أُقرّ للمرة الأولى في 2014/5/9 ونُشر في الجريدة الرسمية في 2014/6/26. تبعت هذا التاريخ محطات خلافية كبيرة بين الطرفين حول قانونية نفاذه بعدما علّق المجلس الدستوري بعض موادّه. بعد أكثر من ثلاث سنوات من «الحرب»، أقرّ مجلس النواب في 19 كانون الثاني 2017 القانون مجدداً بعد إدخال تعديلات عليه، ونُشر في الجريدة الرسمية في 2017/2/28. آخر فصول الخلاف يدور حالياً حول تحديد مهل احتساب الزيادات على بدلات الإيجار. فمن جهة، يرى المستأجرون أن احتساب الزيادات يبدأ بعد إقرار التعديلات على القانون، وبعد نشره (في المرة الثانية) في الجريدة الرسمية، أي بدءاً من 2017/12/28. في حين يعتبر المالكون أن الزيادات سارية المفعول منذ 2014/12/28، بعد

قرار وزارة المال صب في مصلحة المستأجرين القدامى (مروان طحطح)



استند قرار وزارة المال إلى رأي مجلس شوري الدولة والمالكون «غير معنيين»

سنة أشهر على نشر القانون في الجريدة الرسمية في المرة الأولى. إلا أن قرار وزارة المالية الرقم 1503/1 المنشور في العدد الأخير في الجريدة الرسمية (2017/12/28)، والمتعلق بـ«تحديد تاريخ بدء العمل بالزيادة على بدلات الإيجارات (...)» والذي استند إلى رأي مجلس شوري الدولة، حسم هذا الجدل لمصلحة المستأجرين القدامى. إذ نصّت المادة الثانية من القرار على أنه «اعتباراً من 2017/2/28، تطبّق على بدلات عقود إيجار الأماكن السكنية (...) الزيادات المنصوص عليها في البندين ب و ج من المادة 15 من قانون الإيجارات رقم 2 تاريخ 2017/2/28».

عضو تجمع المحامين المولج الطعن بقانون الإيجارات، المحامية مايا

هذا الملف أولوية اجتماعية. ودعا إلى الإسراع في إطلاق خطة التغطية الصحية الشاملة التي وضعتها وزارة الصحة العامة ووضعها قيد التنفيذ. تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤتمر يأتي عقب نشر «الأخبار»، أمس، تقريراً بعنوان «أزمة الدواء في الصحة: إسراف ومحسوبيات وتلزييم بلا مناقصات»، تناول أزمة انقطاع الأدوية السرطانية.

فاتورة الأدوية المستعصية. ولفت إلى أن موازنة الأدوية لم ترتفع منذ أكثر من 10 سنوات، مشيراً إلى أنه ينضم سنوياً نحو 7 آلاف مريض إضافي يستفيدون من أدوية الأمراض المزمنة، فيما يبلغ العدد الإجمالي للمرضى الذين يُعالجون على نفقة الوزارة نحو 25 ألفاً. انطلق حاصباني من هذا الواقع ليُشير إلى أن «الموازنة لم تتطور مع تطوّر الطلب على الدواء»، مُشيراً إلى أهمية أن يكون

منع الإفراط في وصف الأدوية الباهظة الثمن (...). توجيه إنذارات لبعض الأطباء في حال لم يلتزموا بالبروتوكولات، خفض الاستثناءات الموقعة من الوزير في 2017 بنسبة 63% مقارنة بالعام 2016، خفض كلفة الأدوية على وزارة الصحة عام 2017 بنحو 6 مليارات ليرة (...). وكان لافتاً إعلان حاصباني نية الوزارة طرح مناقصات جديدة لتلزييم وكلاء الأدوية الاستيراد بشكل يُخفّض من

بشكل كلي في مركز الكرنيتينا في كانون الأول 2016، تاريخ تسلّمه الوزارة، «وما حصل خلال عام 2017 هو بعض التقطع الزمني في تأمين الأدوية». وعزا احتواء الأزمة إلى إجراءات قامت بها الوزارة، من بينها: إصدار تعميم للأطباء بضرورة احترام بروتوكولات وزارة الصحة التي تحرص على معادلة تكاملية بين منافع المريض وبين كلفته والمبالغ المتاحة له في الموازنة،

أعلن وزير الصحة غسان حاصباني، أمس، أن الأدوية السرطانية التي كانت مقطوعة في مركز توزيع الأدوية التابع للوزارة في الكرنيتينا ستتوفر «خلال أيام»، لافتاً إلى أن مشكلة انقطاع الأدوية المستعصية أواخر العام المنصرم حُلّت مع فتح موازنة 2018. كلام حاصباني جاء في مؤتمر صحفي في مكتبه في الوزارة أوضح فيه أن بعض الأدوية كانت مقطوعة

تقرير

حاصباني: أدوية السرطان ستتوفر خلال أيام